

دور القادة السياسيين فى مواجهة الإرهاب ونشر ثقافة السلام

الكاتب / هانى لبيب

كاتب ورئيس تحرير موقع مبتدا

مصر

مقدمة :

تعود نهضة أى مجتمع من خلال مدى وعى قياداته السياسية والدينية والثقافية والإعلامية والاجتماعية(سواء داخل مجلس النواب أو خارجه) بالمسئولية المجتمعية التى تقع على عاتقهم فى سبيل الدفع فى طريق النهضة والتقدم والإصلاح.

من هذا المنطلق، وبالتركيز على المحور الثانى الذى يركز على دور القادة السياسيين أود أن أؤكد على منظومة المواطنة بما تتضمنه من قيم على غرار: التسامح، وقبول الاختلاف، والتعددية، والحوار، وثقافة السلام، والتى من شأنها أن تمثل حماية ووقاية حقيقية فى مواجهة التطرف والإرهاب.

المواطنة:

ترتكز منظومة المواطنة على منظور قيم حقوق الإنسان ومبادئه بمعزل عن الانقسام الجنسى أو التمايز الطبقي أو اختلاف العرق واللون واللغة؛ فالمواطنة تعنى أن جميع الأطراف التى يتكون منها المجتمع تحترم بعضها، وتتحدى بالتسامح تجاه التنوع الذى يذخر به المجتمع، وأنهم جميعاً، على قدم المساواة والعدل، بصرف النظر عن انتمائهم أو طبقتهم أو جنسيتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو دينهم أو أى وجه من أوجه التنوع بين الأفراد والجماعات.

فالاهتمام بمنظومة المواطنة في إطار المساواة والمشاركة، يدعم اشتراك كافة المواطنين واندماجهم في تحديد مصيرهم من أجل صناعة المستقبل، وهكذا يجب الاهتمام بترسيخ مفهوم "المجتمع المدني" الذي لا ينكر الله أو يجحد الدين أو يرفض الإيمان، بل يقوم أساساً على احترام الدين وعلى تبجيل الإيمان بحيث لا يُستغل الدين لأغراض دنيوية ولا يُستخدم الشرع لتحقيق أهداف سياسية.

إن المناخ الذي يحاول ترسيخ فكرة أن يكون هناك أسلوب واحد فقط للتفكير - وهو ما يظهر في الثنائيات المتناقضة والاستبعاد التام للتعددية، أفرز لنا اتجاهًا فكريًا، يمكن أن نطلق عليه ظاهرة "نخبة الانطباعيين الجدد"، في إشارة إلى هؤلاء الذي يكونون آراءهم بناء على ما سمعوه عن فلان أو فلان دون تدقيق أو تأكيد لمصدر تلك المعلومات التي اتخذوا بناء عليها رأيًا محددًا. يتبع "نخبة الانطباعيين الجدد" الوكلاء الذين يقع على كاهلهم مواجهة الفكر المختلف عنهم باستخدام كافة الأساليب والأسلحة، بما فيها المحرم فكريًا، وذلك على غرار الهجوم بدون موضوعية، واختزال النقاش في أشخاص، وهو نوع من تحويل النقاش من مربع الموضوعية إلى مربع التحيز.

كما أن هناك حالة من (الجهل المعرفي) لدى بعض وسائل الإعلام العربية، وهو ما يظهر من خلال استخدام بعض الإعلاميين لمفردات التشكيك في كل ما يحدث في المجتمع والتخوين لكل رموزه وقياداته، وما يترتب على ذلك من الترويج للغة الغضب والاحتجاج في التعامل من جهة، وتراجع الحوار الحقيقي الفعال والبناء للمجتمع من جهة أخرى، حيث لم يستند الحوار، خاصة في برامج "التوك شو" المغرضة، إلى المعلومات والبيانات؛ بل تناول الشائعات على أنها حقائق مع تهميش حوار المعرفة، وهو ما يعنى إعادة توجيه الرأي العام حسب توجه وسائل الإعلام وأجندة أصحابها، وتحول الحوار إلى دوائر مغلقة، نتجت عنها حالة من الفوضى الإعلامية بسبب لغة التراشق بالكلمات التي يعتبرها البعض احترافاً إعلامياً رغم أنها مجرد مهاترات إعلامية تضر أكثر مما تنفع بعد أن تحول (الديالوج) إلى (مونولوج) يكرس الفوضوية في التفكير والعشوائية في السلوك والغوغائية في التصرف.

إن التوجه الإعلامي المتطرف لا يسير وفقاً لمعايير المواطنة بقدر ما يسير حسب الأهواء والمصلحة الشخصية للقائمين على وسائل الإعلام، وفي النهاية يتآكل رصيد التعددية لصالح الرؤية الواحدة الموجهة.

لقد أصبح محرك البحث "جوجل" واحداً من أهم الأصدقاء اليوميين للعديد من القادة

السياسيين والباحثين والكتاب والمثقفين والمفكرين ومعدى برامج التوك شو، وأصبح فى الكثير من الأحيان هو المصدر الأساسى والوحيد لأى معلومة أو خبر أو إجابة، نحتاجها فى شتى المجالات، بما فيها الأسئلة المتعلقة بالعبادات الدينية والمشكلات الطبية والقضايا القانونية، فهو لا يرفض سؤالاً لأحد، ولا يطلب الوقت للتأكيد أو التدقيق، ولكنه ربما يستغرق بضع ثوانٍ، من أجل تحضير كشف تراتبى لإجابات متنوعة، وربما متناقضة للسؤال محل الإجابة.

إن الخطر فى الاعتماد على ذلك، أنه فى الكثير من الأحيان يستعين فى إجاباته بمصادر غير معلومة الهوية بحكم وجودها على الإنترنت، وهى مصادر غير موثوق بها، ومشكوك فى دقة معلوماتها وربما هذا الأمر هو الذى جعل المصادر المعلوماتية على الإنترنت تدرج تحت بند غير المرغوب فى الرجوع إليها، أو النقل عنها، خاصة على المستوى الأكاديمى.

إن النقل والاقْتباس والاختزال والتحريف، أمور لا يمكن الاعتماد عليها فى نقل الحقيقة أو المعلومة أو الخبر فى الرصد والتحليل والاستنتاج لمناقشة قضايا الوطن، خاصة أن بعضنا يكتب عن السياسة مستنداً إلى "جوجل" !.

التطرف:

لا شك أن حالة التطرف التى تعانى منها مجتمعاتنا الآن هى نتاج طبيعى للتعصب الذى يعتبر بمثابة كراهية الطرف المقابل ورفضه، والتعصب فى أساسه هو عدم المرونة فى الفكر فى ظل أساليب متناقضة فى طرق التفكير وتحليل القضايا ومعالجتها، وللتعصب أشكال متعددة؛ بداية من التعصب بالكلام (العنف اللفظي) والتجنب (الإقصاء والاستبعاد والتهميش)، ومروراً بالاضطهاد وتدمير الممتلكات، وصولاً إلى استخدام العنف والإرهاب، ومن أخطر تداعيات التعصب فكرة تصنيف الطرف الذى نختلف معه، لما يحمله هذا التصنيف من أبعاد تحمل فى طياتها أموراً تنتوع ما بين التفكير المنظم والتفكير العشوائى، وللتعصب هنا أشكال عديدة، منها: السياسى والرياضى والاجتماعى، وإن كان التعصب الدينى هو الأكثر تأثيراً ووضوحاً.

إن ظاهرة "التطرف" بمعنى الجمود العقائدى والانغلاق الفكرى هى فى الواقع جوهر الفكر الذى تتمحور حوله كل الجماعات المعروفة باسم "الجماعات المتطرفة والإرهابية"، خاصة التى تستخدم العنف، والتطرف بهذا المعنى هو أسلوب مغلق للتفكير، يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة المنتمى إليها، أو على التسامح معها.

أنواع التدين:

إن ظاهرة التدين الشكلي في المجتمع هي التي يتم فيها تضخيم قيمة المفاهيم والمصطلحات على حساب المضمون، وما يترتب على ذلك من إعلاء قيمة المظاهر الخارجية على حساب المعنى القيمي للنص الديني، والمتتبع لتطور ظاهرة التدين في المجتمعات المعاصرة، يستطيع أن يرصد بعض أنواع التدين التي قد يأتي بعضها مجتمعاً أو منفرداً في الشخص الواحد، وذلك على النحو التالي:

- ١ - التدين المعرفي: وهو المرتبط بالجانب الفكري لكل ما يتعلق بالممارسات الدينية، مثل: الأحكام الشرعية والدينية التي تتعلق ببعض الممارسات الحياتية اليومية.
 - ٢ - التدين العاطفي: وهو الحماس المرتبط بالانتماء للدين والدفاع عنه، مثل: التصدي للرد على الرسوم المسيئة للرسول ﷺ والإساءة للقرآن الكريم أو الكتاب المقدس.
 - ٣ - التدين السلوكي: وهو المرتبط بتكرار العادات والممارسات الدينية، مثل: الصلاة والصوم وأحكامهما.
 - ٤ - التدين النفعي: وهو المرتبط بتحقيق مصلحة شخصية مباشرة من الإعلان عنه، مثل: شيوخ الستالايت وكهنته الذين لا ينتمى غالبيتهم إلى المؤسسة التعليمية الدينية.
 - ٥ - التدين التفاعلي: وهو المرتبط بالتفاعل مع مقتضيات الحياة اليومية، وردود الفعل حولها، مثل العلاقة الشخصية بين المواطن ومؤسسته الدينية.
 - ٦ - التدين الدفاعي: وهو المرتبط بالشعور بالمسؤولية الشخصية عن الدفاع عن الدين وإعلاء رايته في مواجهة أية شائعة أو مشكلة ترتبط بشكل مباشر بالدين.
 - ٧ - التدين المرضي: وهي تلك الحالة الذهنية التي يتخيل فيها صاحبها أنه المسئول عن تنفيذ تعليمات دينه، وفرضها على غيره بأساليب متعددة تصل إلى حد استخدام القوة والعنف.
 - ٨ - التطرف: وهو حالة من التشدد الفكري في فهم النصوص الدينية، وتفسيرها وتبريرها بما يتلاءم مع التوظيف السياسي للدين.
 - ٩ - التدين الأصيل: وهو تلك العلاقة بين المواطن ودينه؛ كعلاقة شخصية إيجابية وتفاعلية، لا يصل مداها إلى (تدبير) مفردات الحياة اليومية، بقدر ما تترجم إلى الالتزام في ممارسة العبادات وضبط السلوك اليومي في التعامل مع غيره.
- إن الأنواع السابقة تتطلب منا أن نميز بوضوح بين التدين من جهة، والتوظيف الديني لأغراض تحقيق أهداف سياسية من جهة أخرى.

مفهوم التسامح :

يتضمن مفهوم التسامح العديد من التعريفات والكثير من الدلالات، التي تعبر في مجملها عن معنى التسامح ورمزيته، وعلى سبيل المثال:

- يظهر التسامح من خلال مدى تطبيق مبدأ الاحترام لقبول الاختلاف وتقديره، وهو ما يعد من مقومات التنوع في المجتمع؛ لما يترتب عليه من دلالة حرية الفكر وحرية الرأى وحرية التعبير، وأيضاً حرية المعتقد.

- التسامح ليس نوعاً من الضعف أو من التنازل بقدر ما هو حالة من الوسطية الفكرية والسياسية، وهو ممارسة يمكن اكتسابها على كافة المستويات؛ الفردية والجماعية من جانب، والرسمية الحكومية من جانب آخر.

- يتضمن التسامح في جوهره التناغم والتوافق فيما نختلف فيه، وهو بهذا الشكل يمثل بوتقة لصهر أفكار واتجاهات متعددة ومتباينة، وهو بذلك يعد بمثابة التزام أخلاقي فى التفاعل داخل المجتمع، وهو ضرورة سياسية وقانونية لبناء مجتمع قوى وسليم.

- التسامح هو المعادل العكسى وعلى الطرف النقيض من كل مظاهر النبذ والتعصب؛ لأنه يعتمد على مبدأ التعددية، ويساند دعوة حقوق الإنسان.

- التسامح هو القضاء على فردية التفكير وروح التعصب الدينى الطائفى.

- يعتمد التسامح على دور العقل المرتكز على الفصل بين ما هو دينى وما هو سياسى أو مدنى من خلال المساواة بين الجميع.

إن التسامح الحقيقى يبدأ من الإنسان نفسه، ويتصاعد تدريجياً فى دوائر متتابعة للأسرة وللمجتمع وللدین وللوطن بأشكال متعددة، وهو ما نلمسه عند الكثير من الأشخاص بدون أن يكون لديهم الوعى الكافى بما سبق، وعند القليل من النخبة المثقفة الحقيقية.

التعددية :

إن البداية الحقيقية للوصول لنشر وتعميم مفهوم التعددية هى التربية المدنية على حقوق الإنسان بأساليب متعددة وغير تقليدية، والتوعية بقيم ومعانى حقوق الطفل والإنسان، وبيان مدى أهميتهما من خلال الإسهام فى حل المشكلات الواقعية داخل المدرسة بالدرجة الأولى بدعم من إدارتها وبمساندة مدرسيها، وما يتبع ذلك من دعم لقيم الحوار والتعلم بالمشاركة، ونشر قيم المساواة والاحترام المتبادل من أجل بناء شخصية فعالة وإيجابية للتلميذ داخل مدرسته وخارجها.

تجديد الفكر الدينى:

إن تجديد الفكر الدينى هو الذى يُمكن من ترسيخ مفهوم التماسك كما يسهم فى دعم فكرة الوحدة مع التنوع، وهى فكرة حتمية للمجتمع المدنى والديمقراطية، كما أن المسئولية الإيمانية تتطلب خلق مجتمع العدالة والحق، وهو ما يتطلب التغلب على الشعور بالانعزالية والاعتزاب. يتأكد لنا مما سبق، أننا نحتاج إلى تجديد الفكر الدينى وليس الخطاب الدينى؛ فالخطاب الدينى آراء شخصية فى معظمه (الوعظ والإرشاد)، ويرتكز على فكر دينى (أفكار وتصورات) لاجتهادات لاهوتية وفقهية على مر السنوات.

إن تجديد الفكر الدينى يمثل فهم الإنسان للدين، ورؤيته الشخصية، وليس المقصود بالقطع تجديد النص الدينى أو الكتب السماوية، والتجديد هنا غير معنى بشكل الخطاب وكلماته، بل بتعديل سيكولوجية الفكر الدينى ومضمونه بما لا يتعارض أو يمس النصوص بثوابتها الدينية والإيمانية.

قبول الاختلاف:

نردد كثيراً مقولة: إن الاختلاف فى الرأى لا يفسد للود قضية، غير أن واقع الأمر يؤكد عكس ذلك، فقد أصبحنا فى حالة من عدم تقبل أى رأى يخالف رأينا أو توجهاتنا، ونحاول دائماً التشدق بالشعارات التى تعمل على نفى ما سبق، إنها التنشئة فى مناخ أحادى التفكير يرفض التعدد والتنوع فى الرأى أو فى الاختلاف.

وعند طرح أية قضية خلافية، تجد هناك فريقين لا ثالث لهما، الأول: هو الفريق المؤيد الذى لا يتهاون أن يدافع عن رأيه بكافة الأساليب والأدوات، وهو فريق دائماً ما يحاول استقطاب متضامنين جدد له، بينما يقوم **الفريق الثانى** بتبنى الرأى المضاد للفريق الأول، بدون أى تبرير بقدر ما يندرج من مقومات هذا الفريق الثانى من تصفية حسابات أو تحقيق مطامع شخصية أو مصالح مادية، وفى الغالب يحاول الفريق الثانى القيام باستقطاب متضامنين معه على اعتبار صدق ما يروج به عن نفسه باعتباره من المظلومين.

ينظر كل فريق للفريق المقابل على أنه المسئول عن كافة السلبيات والتجاوزات التى تحدث فى المجتمع، بدون محاولة الوصول لمساحات مشتركة تحفظ لكل فريق مساحة اختلافه وتميزه عن الفريق الثانى.

مفهوم الطرف الثانى :

لا أوافق بأى شكل من الأشكال عن الكتابة والترويج لمفهوم "الآخر" فى إشارة للمختلف معنا فكرياً وسياسياً، وأيضاً دينياً، وأفضل دائماً استخدام مفهوم "الطرف الثانى" للدلالة على المشاركة والتفاعل الكامل فى مجتمع واحد ووطن واحد، بدلاً من مصطلح "الآخر" الذى يوحى بالفرقة.

لقد وجد مفهوم "الأخر" ترويجاً على نطاق واسع بين الأكاديميين والكتاب والصحفيين، غير أن المنتعج لكتاباتهم يجدها تكرر للمفهوم السلبي للأخر، ورغم ذلك الموقف الفكري، انفقت مع فكرة أن الحفاظ على العلاقات يجب أن يتم فى صيغة (وجهاً لوجه) طبقاً لطرح الفيلسوف الفرنسى إيمانويل ليفيناس؛ لكى لا يحدث ابتلاع للأنا فى الطرف الثانى أو ذوبان الطرف الثانى فى الذات؛ لأن علاقة (وجهاً لوجه) تحافظ على تلك المسافة المناسبة من الاحترام والتقدير بين الأنا والأطراف المختلفة، والتي تؤكد على أن الانفصال هو شرط التميز لى ولغيرى من المختلفين معى، وهى علاقة أخلاقية بهذا الشكل تتطلب حرية الذات لتوجهها نحو المسئولية.

اكتشاف الطرف الثانى هو أهم سمات المعرفة الإنسانية وتبادل الخبرات وتواصل الحضارات وتداخلها فيما بينها للارتقاء بالحضارة الإنسانية، وهو ما يترتب عليه أن الهوية الوطنية الحقيقية للدولة هى التى يثبت فيها حضور كافة أبنائها بصرف النظر عن اختلاف الجنس أو اللون أو العرق .. إلخ ، فحضور كافة أبناء الوطن ومشاركتهم فى صناعة مستقبل وطنهم هو العلامة الفارقة فى حضور الطرف الثانى التقليدى.

وجود تلك المساحة الفكرية والدينية والسياسية للمختلفين معاً، تؤكد على الخروج من أوهام التفرد والتميز على كافة المستويات للوصول لحقيقة أن الوصول للمختلف معنا لا يمكن أن يتم بالمشاهدة والملاحظة فقط، ولكنه يتطلب التفاعل والامتزاج من خلال حرص كل طرف على الحفاظ على تميزه، واحترام الاختلاف معه.

اكتشاف الطرف الثانى المختلف يرتبط بشكل أساسى بمبدأ الاعتراف به، وهو المدخل الأساسى لفهمه، كما أننا نعرف أنفسنا ونكتشف حقيقتنا من خلال تعاملنا واتصالنا بالأطراف المختلفة، وهو ما يترتب عليه أن نصغى للطرف المختلف معى لكى نفهمه قبل أن نصدر عليه أحكاماً سابقة بهدف التعلم منه، وليس احترامه فحسب.

إننا نحتاج إلى الأطراف (المختلفين عنا) لاكتشاف أخطائنا، كما يحتاجون هم أيضاً إلينا، فنقد الآخرين لنا لا يقل أهمية عن نقدنا لأنفسنا.

كما أن فهم الطرف الثانى كما هو، وليس كما نريد أن نراه نحن حسب وجهة نظرنا؛ يُمكننا من رؤيته على حقيقته بعيداً عن الذوبان والاستغراق فيه أو الانعزال والانفصال عنه، إن تحويل الذات إلى موضوع يعد عملاً تعسفياً، وهو الأمر الذى نبه إليه المفكر العربى إدوارد سعيد قبل ما يقرب من ثلاثين عاماً فى كتابه القيم "الاستشراق" حينما ذكر أن تحويل الذات إلى موضوع يحط

من إنسانية الطرف الثاني، وهو ما يعد رفضاً لحق المختلف عنا في الوجود كإنسان له تاريخه وثقافته وطريقته الخاصة في الحياة.

إن علاقتنا بالطرف الثاني المختلف عنا هي مسئولية لا يمكن الهروب منها أو استبدالها أو التصل منها أو الاستعاضة عنها بأي شيء آخر أبداً، والمثال الواضح لذلك الشخصية العنصرية التي لا تعرف الطرف المختلف عنها سوى في شكل العدو لها، وعلى اعتبار أنه (عدو)، فيجب أن يختفى من المجتمع، وهو ما يجعلنا نؤكد على أهمية نشر ثقافة السلام، باعتبارها القيم والمواقف والتصرفات وأساليب الحياة التي تتبذ العنف وتتدارك النزاعات قبل حصولها، فتعالج أصولها بالحوار والتفاوض بين الأفراد والجماعات والدول، وهذا يعنى احترام الحياة والإنسان والكرامة الإنسانية.

توصيات

فى تقديرى أن القادة السياسيين هم الأقدر على ترسيخ منظومة وثقافة قيم المواطنة (التسامح، وقبول الاختلاف، والتعددية، والحوار، وثقافة السلام.. إلخ؛ لكونهم الأكثر تأثيراً فى الحياة السياسية من جهة، ولكون غالبيتهم لهم خصوصية فكرية متخصصة كل حسب مجاله: البرلمانى أو الثقافى أو الإعلامى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، فضلاً عن قدرتهم على دعم توجه الدولة فى نشر ثقافة السلام ومواجهة الإرهاب والتطرف الفكرى.

إن نشر ثقافة المواطنة هى مسئولية كافة الأطراف، وإن كان القادة السياسيون هم الأكثر تأثيراً فى ترسيخها؛ من أجل مواجهة العنف والتطرف والإرهاب الذى يعيق تقدم وطننا.

ويمكن أن نذكر هنا بعض المقترحات المحددة لدور القادة السياسيين فى نشر السلام ومواجهة الإرهاب ودعم ترسيخ منظومة المواطنة :

* دمج قيم المواطنة (التسامح والتعددية وقبول الاختلاف والحوار والعدل والمساواة) فى الخطة الوطنية للتنمية، والتى تمكن من خلالها كافة المواطنين من المشاركة السياسية واتخاذ القرار.

* المطالبة بتعديل المناهج الدراسية بما يتسق مع قيم ومبادئ منظومة المواطنة، وإعداد وتدريب المعلمين على تلك القيم والمبادئ، لتفعيل دور المدرسة .

* إصدار وتفعيل قوانين منع الازدراء الدينى وحظر التمييز وحق تكافؤ الفرص للقضاء على التعصب الوظيفى والطائفى بين كافة المواطنين، ووضع قواعد تشريعية مفصلة تحدد التزامات كافة مؤسسات الدولة العامة والخاصة لمواجهة كافة أشكال التمييز ضد أى مواطن .

* إصدار ضوابط خاصة لظهور رجال الدين على وسائل الإعلام، ومنع وتجريم من يظهر فى وسائل الإعلام منتحلاً شخصية أو زى رجال الدين، ودعم الظهور الإعلامى لرجال المؤسسة الدينية الرسمية.